بسم الله الرحمن الرحيم

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WC1N3XX

العدد ١١٨، نوفمبر ١٩٩٢، ربيع الثاني ١٤١٣هـ

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

صوت الحركة الاسلامية في البحرين

«مركز الخفوس» يدخل الخليج متاهات العقلية القبلية

«مركز الخفوس» القطري عنوان لازمة مستحكمة في منطقة الخليج كتب عنها القليل ولكنها ذات اثر كبير على مجمل العلاقات الخليجية ـ الخليجية. هذه الازمة هي قضية الحدود بين دول الخليج، تلك القضية التي تركها البريطانيون بدون حل عندما انسحبوا من المنطقة عام ١٩٧١، والتي ما فتئت تفرض نفسها بقوة بين لحين والآخر لتؤكد وجودها. واذا كانت سلطنة عمان قد تمكنت من حل جانب كبير من خلافاتها الحدودية مع السعودية التي وقعت معها اتفاقية حدودية قبل اكثر من عامين واليمن التي وقعت معها اتفاقية حدودية الشهر الماضي، فان دول الخليج الاخرى ما تزال عاجزة عن التوصل الى اتفاقات بشأن الحدود، برغم ما يبدو من تفاهم في ما بينها حول القضايا الاقل اهمية منها. ولذلك فان التحدي الاكبر الذي يواجه ما بقي من مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتمثل في ما تشكله مسألة الحدود من قضية على صعيد العلاقات بين بلدانه. وبسبب ما ظهر من وئام بين الحكومات الخليجية خلال العقدين الماضيين، فقد بدا ان الامر طبيعي وان جميع القضايا قد حسمت لصالح الاستقرار العام. وكان هذا الوضع هو الاوضح خلال الثمانينات حينما حاولت دول الخليج اظهار الجمهورية الاسلامية الايرانية على انها مصدر التهديد الاول لامن الخليج، وصدق الكثيرون هذا الكلام غير عارفين بما تحت الرماد من نيران تتغذى على المشاعر القبلية.

وقضية «مركز الخفوس» بددت كثيرا من الاوهام التي علقت باذهان المراقبين السياسيين حول حقيقة الوضع الخليجي الداخلي. فحين تحركت القوات السعودية في الثلاثين من سبتمبر الماضي لاحتلال مركز الخفوس القطري، فوجيء من لا يعلم بحقيقة الوضع الخليجي بهذه الظاهرة الجديدة التي تتمثل باستعمال الجانب الخليجي القوي سلاحه المتطور للاعتداء على الجانب الخليجي الضعيف بدون الخشية من ردة فعل اقليمية او دولية تجاه العدوان، اللهم الا ما يجري تحت الستار. ومركز الخفوس هذا، كما ذكرنا، عنوان لقضية، وان كان في الحقيقة تابعا لدولة قطر. وهذه القضية الحدودية شهدت انفجارا مسلحا اكثر من مرة حتى عندما كانت الاوضاع في المنطقة لا تحتمل مثل هذا النزاع. واستعمال القوة لحسم الخلافات الحدودية اصبح ظاهرة في منطقة الخليج، الامر الذي يبعث على القلق ويدفع للتساؤل عن حكمة اصحاب القرار السياسي في نهج هذا السبيل. واذا كانت دولة قطر اصبحت ضحية استعمال القوة لحسم الخلاف الحدودي من قبل القوات السعودية، فقد كانت هي السباقة لاستعمال القوة ضد البحرين عندما قامت قواتها المسلحة بالانزال العسكري في منطقة فشت الديبل في ابريل ١٩٨٦. وقتها كانت الحرب العراقية الايرانية على اشدها، وكانت هناك مجموعة عمال تابعة لشركة بالاست نيدام الهولندية تقوم ببناء مخفر حدودي على تلك الجزيرة المرجانية. واعتقلت القوات القطرية ٢٩ عاملا وسببت توترا كبيرا في اجواء المنطقة.

في تلك الحادثة خرجت قطر «منتصرة»، لانها استعملت القوة لحسم الموقف لصالحها ولم تفرج عن العمال الا بعد فترة قامت خلالها بتفجير المنطقة المتنازع عليها وحرمان البحرين من الاستفادة منها. ورغم الوساطات السعودية وغيرها فقد استمر التوتر بين الدوحة والمنامة، بل انه ازداد حدة خلال العامين الماضيين بعد ان قررت الحكومة القطرية السيطرة على جزيرة حوار، القريبة من ساحلها، والواقعة تحت سلطة البحرين منذ ان وجدت السلطة السياسية الحالية في البحرين. ولم تقع جزيرة حوار قط تحت سلطة آل ثاني، الامر الذي ازعج آل خليفة عندما حاولت الدوحة الاستيلاء على الجزيرة. وكاد هذا الخلاف الحدودي يعصف بالقمة العاشرة التي عقدت في الدوحة عام ١٩٩٠ (قبل حرب تحرير الكويت باسبوعين) حين طالبت قطر بادراج قضية الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين على جدول اعمال القمة التي عقدت وسط اجواء متوترة جدا بسبب الاحتلال العراقي للكويت والاستعداد للحرب. وقد فشلت الوساطة السعودية في حل الخلاف بين آل خليفة وآل ثاني، ولكنها خرجت مستفيدة من ذلك الخلاف. فقد اجتلت حكومة آل سعود المثلث الحدودي الذي يفصل بين السعودية وقطر والامارات في مقابل عدم الاعتراض على الموقف القطري المطالب بجزيرة حوار البحرانية.

وهكذا يعيد التاريخ نفسه في الخليج، ففي الثلاثين من سبتمبر تحركت القوات السعودية لتحتل مركز الخفوس القطري وتقتل اثنين من الجنود القطريين وتعتقل ثلاثا. الامر الذي دفع الحكومة القطرية لالغاء الاتفاقية الحدودية بين البلدين التي وقعت في ١٩٦٥/١٢/٤. دفعها الى ذلك الاعتقاد بان السعودية لم

الدعارة الخليفية: شهادة مصرية

السياحة في البحرين كلمة ترمز الى امر واحد فقط. ذلك هو اغراق البلاد بالخمور والمراقص والراقصات والدعارة تحت اشراف ودعم مباشر من الحكومة. هذا ما تشهد به شوارع البحرين والبنايات المكتظة بنساء من شرق الارض وغربها يعملون ليلا ونهارا في صناعة السياحة الخليفية.

ومما يؤكد ذلك الخبر الذي نشرته صحيفة «الشرق الاوسط» بتاريخ ٩٢/١٠/١١ حول القاء القبض في مصر على وسيط فني حاول تسفير ٧٤ فتاة مصرية تحت اسم «فنانة» للعمل في فنادق البحرين مقابل الحصول على ١٠٪ من قيمة عقد كل منهن. ونسبة العمولة هي التي اغاضت السلطات المصرية التي لم تمانع من تواجد المئات من النساء المصريات اللاتي استوردتهن الحكومة الخليفية خلال الاعوام المنصرمة من اجل توفير الرذيلة التي يطلق عليها آل خليفة اسم «السياحة».

السجن ولو من ذهب

قدم وزير الخارجية محمد بن مبارك هدية الى السكرتير العام للامم المتحدة د. بطرس غالي بمناسبة انعقاد الدورة الـ ٤٧ للامم المتحدة وهي عبارة عن نخلة ذهبية تحمل رطبا من اللؤلؤ. وجاء في كلمة بطرس غالي ان هذه النخلة الجميلة ستصبح تذكارا للبحرين وما قدمته لاعمال منظمة الامم المتحدة. ولكن لم يشر غالي ما هي الاعمال التي قدمتها قبيلة آل خليفة للامم المتحدة. فالحكومة الخليفية لم تعر اياً من الاعراف الدولية اهتماما خصوصا فيما يتعلق بحقوق الانسان وحرية التعبير عن الرأي.

وآل خليفة يمارسون شتى انواع التمييز بين المواطنين ويحرمون الشعب من حياة حرة كريمة ويتلاعبون ويحرمون الشعب من حياة حرة كريمة ويتلاعبون بمقدرات البلاد بما يخدم مصالح ابناء القبيلة الحاكمة، ويبذرون الاموال برغم العجز الذي تعاني منه الميزانية. كان الاحرى «بالامير» أن يقدم هدية للامم المتحدة عبر السماح باجراء انتخابات للمجلس الوطني للتدليل على مشاركته في احلال السلم والامن الوطني والاقليمي والدولي.

تغييرات وزارية مقبلة

يزداد الحديث بين الناس مع ازدياد الاتصالات الحكومية بعدد من الشخصيات والوجهاء ودعوتهم لقبول تعيينهم في المجلس الوطني غير المنتخب الذي تزمع السلطة اعلانه في عيد جلوس الحاكم الشهر المقبل. وذكرت بعض المصادر المقربة ان رئيس الوزراء ينوي اجراء تغييرات وزارية في المناصب غير الحساسة وربما استحداث وزارات اخرى ودمج مؤسسات مثل الهيئة البلدية ومؤسسة النقد ومؤسسة الشباب والرياضة.

ويذكر ان الوزراء الحاليين هم انفسهم الذين تم تعيينهم في مطلع السبعينات بعد اعلان الاستقلال واجراء انتخابات المجلس التاسيسي. اما الشعب فانه يطالب بتغييرات حقيقية وجذرية في صيغة العلاقة بين الحكومة والشعب من خلال اجراء انتخابات للمجلس الوطني واطلاق الحريات وعدم تجاوز حقوق الانسان حسب ما اقرت بذلك الاعراف الدولية لا سيما مواثيق الامم المتحدة.

حسين نجاتي بري، بعد ٧ سنوات (ص ٣)

سجناء الضمير: لا للعفو المشروط

بعد كتابة عدد من الرسائل الى امير الدولة ورئيس الوزراء ووزير الداخلية مطالبين باطلاق سراحهم عقد اجتماع بين كل من السجين السيد جعفر العلوي ووالده السيد كاظم العلوي وعمه السيد موسى العلوي مع ممثلين من وزارة الداخلية. وفي مقابل طلب وزارة الداخلية من السجناء أن يعترفوا بذنبهم ويتعهدوا بعدم الرجوع الى السياسة ابلغ المعتقلون السياسيين عناصر النظام رفضهم للمطالب المذلة والهاضمة لحقوق الشباب المظلومين الذين زجوا في السجن وعذبوا واهينوا واجبروا على كتابة اعترافات ملفقة.

وذكر السجناء في رسالتهم الى امير الدولة «ان الاعترافات المسجلة قضائيا كانت تحت تهديد مسبق من ضابط التحقيق والادعاء العام بعدم الافصاح عن اي شيء مخالف لما ورد في الافادة المسجلة امام رجال المخابرات»، واشارت الرسالة في موضع آخر الى انه «لم يكن من مفر امامنا ونحن نواجه الحالات النفسية والجسدية الصعبة جراء التعذيب والتهديد بالاعتداء على الشرف الا الرضوخ لضابط التحقيق وتسجيل اعترافات لا تطابق الواقع من اجل الحفاظ على انفسنا واعراضنا».

الانتخابات الكويتية ومسألة الحريات في الخليج

ربما كان حكام الخليج اكثر حماسا لمتابعة الانتخابات الكويتية ونتائجها من غيرهم لاسباب عديدة منها ما يلي:

١ـ ان الانتخابات النيابية الاخيرة جاءت بعد توقف دام ستة اعوام كاملة تخللتها حوادث كثيرة أخرها الاحتلال العراقي للكويت وما نجم عنه من حرب كبرى. وبرغم محاولات حكومة آل الصباح الغاء الخيار البرلماني بالاستمرار في تعليق المواد الدستورية الداعية لاجراء انتخابات لمجلس الامة فقد كانت الظروف اقوى من محاولات الالتفاف على المطالب الشعبية. وحين جاءت الحكومة بفكرة «المجلس الوطني» قبل عامين، كان موقف المعارضة رافضا بشكل قاطع، الامر الذي افسد خطتها وافشل المجلس الوطني. ولم يقتصر الفشل على الغاء ذلك المجلس، بل ان اعضاءه خسروا مصداقيتهم امام الشعب ولم ينجح منهم في انتخابات مجلس الامة الاخيرة الا النزر اليسير.

٢ـ ان الممارسة الكويتية جاءت استجابة لحالة الانفتاح التي تعم العالم. ولم يجد آل الصباح بداً من الانصياع لمستلزمات حالة الانفتاح العالمية، ولا بد انهم اقتنعوا بان الاستمرار في محاولات تجاوز الامر الواقع لن يؤدي الا الى المزيد من التوتر السياسي على الجبهة الداخلية، الامر الذي يؤثر سلبا على موقع الحكومة وعلى التنمية الوطنية. كما ان محاولة الغاء تجربة ثلاثة عقود من الممارسة البرلمانية بجرة قلم واحدة من قبل الامير لم تفلح، واصبح قرار تعليق المواد الدستورية التي تنص على ضرورة انتخاب اعضاء مجلس الامة نقطة سوداء في التاريخ الحديث لسلطة القبيلة الحاكمة. ومع اصرار اعضاء مجلس الامة عام ٨٥ على وجوب اعادة الحياة النيابية لم يكن هناك خيار آخر امام الامير سوى الانصياع، خصوصا وان اعين المراقبين اصبحت مفتوحة على الحالة الكويتية بعد ازمة الاحتلال.

٣ـ مع استمرار الحكومات الخليجية في تجاوز المطالب الشعبية بفتح المجال للمشاركة السياسية، جاءت الانتخابات الكويتية لتضعها امام محك جديد اصبحت تشعر فيه بالحرج الشديد ازاء ما يجري حولها. فقد جرت العادة على ادعاء هذه الحكومات بان للخليج عاداته وتقاليده واعرافه التي تمنعه من الممارسة الديمقراطية، تفاديا للحرج وتبريرا لاستمرار حالة انعدام الحريات في المنطقة. وحيث ان الكويت ليست الا واحدة من بلدان هذه المنطقة وشعبها جزء من الشعب الخليجي فقد اصبحت هذه الادعاءات لاغية، خصوصا وان الشعب الكويتي اثبت قدرته الكاملة على ممارسة حقه الانتخابي بوعي وادراك. ويؤكد المراقبون ان الانتخابات الاخيرة عكست حالة متميزة من حيث الاصرار على التمسك بالحق الانتخابي من جهة وعلى النزاهة في الممارسة البرلمانية. كما تأكد للجميع ان العادات والاعراف والتقاليد لم تقف مانعا امام الممارسة الديمقراطية ولم يكن هناك ما يتناقض معها من خلال عمليات الحملات الانتخابية او الترشيح او الاقتراع. وسيجد حكام الخليج انفسهم من الآن فصاعدا محرجين امام الراي العام المحلي والدولي اذا ما كرروا مقولاتهم السابقة حول التميز الخليجي على صعيد العادات والتقاليد التي ثبت عدم جدواها.

٤ـ سوف تجد الحكومات الخليجية نفسها في مواجهة مع واقع جديد يتميز بوجود ممارسة برلمانية على حدودها. وهذه الممارسة سوف تكون مماثلة لما سبقها من حيث المساءلة والمحاسبة والمعارضة للسياسات الحكومية من جهة وسلوك الوزراء من جهة اخرى. وحيث ان الانظمة الخليجية متماثلة في التركيبة السياسية وخصوصا على مستوى اسناد وزارات السيادة (رئاسة الوزراء والخارجية والداخلية والعدل والدفاع) الى اشخاص من العوائل الحاكمة، فسوف تكون محاسبة هؤلاء الوزراء في الكويت ذات اثر مباشر على الوضع في الدول الخليجية الاخرى. فما يطرح في جلسات مجلس الامة من محاسبة للحكومة والوزراء على صعيد السياسات الداخلية والخارجية وعلى مستوى الفساد الاداري والتصرف الخاطىء في المال العام والاختلاسات وغيرها، ستجد انعكاسا لها في مجالس وزراء الدول الاخرى. وبالتالي فسوف تشعر هذه الحكومات بالحرج الشديد اذا تكرست المطالبة الشعبية بضرورة فتح المجال للمشاركة الشعبية على النمط الكويتي.

٥ـ ان الشعوب الخليجية لن تستطيع ان تعيش بمعزل عما يحدث في الكويت، وسوف يكون استمرار الممارسة البرلمانية في الكويت محفزا لبقية الشعوب على المطالبة بتجربة مماثلة في بلدانها. وقد سبق ان طالب القطريون باصلاحات سياسية يتمخض عنها برلمان منتخب، ولكن الحكومة ضغطت على المطالبين بذلك وهددت بعضهم واجبرت البعض الآخر على التخلي عن مواقفه. وفي السعودية قدمت عرائض عديدة الى الحكومة للمطالبة باصلاحات سياسية بالرغم من وعد الملك فهد بمجلس شورى معين لم يتحقق حتى الآن، وتشهد السعودية توترا داخليا بسبب حالة الاحتقان السياسي في الاوساط الشعبية والمثقفة، ولا يستبعد ان ينجم عن ذلك انفجار شعبي معارض للسياسات الحكومية ذات الطابع الاستبدادي. وفي البحرين يزداد الوضع سوءا بسبب سياسات الحكومة التي تمنع الممارسة السياسية، وبسبب استمرار تعليق مواد الدستور التي تنص على ضرورة اجراء انتخابات برلمانية واستمرار حالة الطوارىء في البلاد. هذه الاوضاع الخليجية المتوترة لا يمكن ان تستمر الى ما لا نهاية. والتجربة الكويتية سوف تولد حالة انتعاش جديدة في اوساط حركات المعارضة المقموعة في الخليج، الامر الذي يقلق الحكومات ويجعلهم يراقبون ما يحدث على الساحة الكويتية بشغف.

٦ـ ان استمرار التجربة الكويتية باتزان وعقلانية، وعدم تطرف اي من الجانبين (الحكومة والمعارضة) في الطرح السياسي سوف يلغي المبررات الحكومية في دول الخليج لاستمرار التنكر للحقوق السياسية الشعبية. وبسبب اهمية منطقة الخليج الاستراتيجية بما تحتويه من نفط، فسوف تكون محط انظار القوى الكبرى التي تسعى لمنع حصول توترات داخلية تؤدي الى حصول قلاقل داخلية واختلال الامن. ولا شك ان استمرار الانظمة القبلية الحاكمة في اساليب عملها الحالية ومنعها الحقوق الانسانية لشعوبها من بين العوامل المهمة التي تساهم في ابقاء المنطقة متوترة. ولهذا فان نجاح التجربة الكويتية سيكون عاملا ايجابيا لاقناع المجتمع الدولي بضرورة الضغط على القبائل الحاكمة بالتخلي عن انماط حكمها التقليدية المتميزة بالقمع والاستبداد ومنع الرأي الآخر ومصادرة حقوق المواطنين. فالكويت احدى الدول الخليجية وتتشابه اوضاعها بشكل كامل مع اوضاع الدول الاخرى، فاذا نجحت التجربة البرلمانية هناك، فما الذي يمنع نجاحها في البلدان الاخرى؟

لهذه الاسباب كان اهتمام الحكومات الخليجية بالتجربة الكويتية كبيرا. ولهذه الاسباب ايضا كانت محاولات الدول الخليجية الاخرى، وبالخصوص السعودية مكثفة لمنع الانتخابات في الكويت. وقد ذكر الكثير عن الضغوط السعودية على الكويت، ومن بين وسائل الضغط، ذكرت المصادر حملة التفجيرات التي شهدتها الكويت خلال شهور الصيف الماضي. ومع ان الحكومة الكويتية تحدثت باستمرار عن عناصر مرتبطة بالنظام العراقي اعتبرتها مسؤولة عن مسلسل العنف، فان هناك قناعة بان بعض التفجيرات حدثت بتحريض من الرياض. كما تذكر المصادر ان السعودية احتلت جزيرتين تابعتين للكويت هما «قاروه» و«ام المرادم» الواقعتين في جنوب شرقي البلاد. كما ذكرت هذه المصادر ان السعودية قد دخلت مسافة ١٤ ميلا جنوب البلاد وحفرت بئرا نفطيا هناك، وتؤكد ان العلاقات الكويتية ـ السعودية تمر بحالة توتر كبيرة.

وليس غريبا ان يحدث ذلك، خصوصا وان هناك خشية في الدوائر السياسية الخليجية من تنامي الظاهرة الكويتية واثرها على المنطقة. وجاءت الحملة الانتخابية في الكويت الشهر الماضي لتؤكد مخاوف هؤلاء الحكام. فقد اتسمت تلك الحملات بالقوة والصراحة والمحاسبة الشديدة للسياسات الحكومية وخصوصا في مجالات الاقتصاد والسياسات الداخلية. وطرحت قضايا كثيرة في هذا الصدد مثل الاستثمارات الخارجية والمديونيات الصعبة والانفاق الكبير من احتياطي البلاد النقدي. كما طرحت مسألة التجنس واستمرار التمييز في الحقوق السياسية بين المواطنين على اساس الجنسية (درجة اولى ودرجة ثانية) بالاضافة الى استمرار قطاع كبير من المواطنين بدون جنسية، وهذه قضايا اثارت الاهتمام العالمي وظهرت الى السطح بوضوح خلال الازمة. كما طرحت قضية الحق السياسي للمرأة وطالب شرائح واسعة باقرار حق التصويت لها، كما طالب البعض الآخر باقرار حق المرأة في الترشيح كذلك. ولا شك ان طرح هذه القضايا بهذه الدرجة من الوضوح من شأنها تحريك مشاعر الغضب في الاوساط السياسية الخليجية الاخرى وخصوصا السعودية والبحرين، وهذا ما حدث فعلا حسب المصادر المطلعة التي ذكرت ان ثمة حركة سياسية بدأت تفعل فعلها في المنامة والرياض لاحتواء آثار الانتخابات الكويتية وانعكاساتها على السياسات الداخلية في البلدين. فاذا كانت المرأة الكويتية تطالب بحقها في التصويت والترشيح، فان الرجل ما يزال ممنوعا من تلك الحقوق في البلدان الخليجية الاخرى.

وفي هذا الاطار، طرحت وسائل الاعلام الخليجية انباء عن اعتزام الحكومة البحرانية انشاء مجلس شورى يعين كل اعضائه وتكون له صفة استشارية فقط وليست تشريعية. وهذا القرار يعكس مدى التوتر الذي يسود العائلة الحاكمة في البحرين، حيث اصبحت تتحرك لاستباق الاحداث وهي غير واثقة مما تريد ان تفعله فهي تعلم جيدا ان تعيين مجلس شورى مسألة منفصلة تماما عن المطالبة الشعبية بتطبيق الدستور، لان الدستور الذي وضع عام ١٩٧٣ من قبل المجلس التأسيسي لا ينص على مجلس شورى بل ينص في مادته الـ ٤٣ على وجوب تشكيل مجلس وطني من ثلاثين عضوا ينتخبون بالاقتراع المباشر على ان يرتفع عدد اعضائه الى اربعين عضوا في الدورة اللاحقة. وهذا يعني ان الحكومة اذا ما ارادت التحرك على اساس دستوري فان عليها ان تضع اللبنات الضرورية لبناء هيكل سياسي متمثل في مجلس وطني ينتخب كل اعضائه الاربعين بطريقة الاقتراع السري، ولا تملك سلطة تكوين مجالس شورى باعضاء معينين. واذا ما فعلت ذلك فانها ستظل مخالفة للدستور، وستكون مستمرة في سياسة القمع وانتهاك حقوق الانسان وخرق الدستور، وبالتالي فلن تسكت [illegible] عن مطالبها ولن تكون قد حققت شيئا يذكر على صعيد الاصلاح السياسي المطلوب.

ومن هنا فان الشعب البحراني ينظر الى ما حدث في الكويت على انه خطوة ايجابية ويبارك للشعب الكويتي هذا الانجاز الجيد الذي تمثل بانتخاب اشخاص ذوي انتماءات اسلامية ووطنية في ظل اجواء معادية بشكل عام لما هو اسلامي ووطني. وفي الوقت نفسه يتطلع الشعب الخليجي عموما وشعب البحرين بشكل خاص الى اليوم الذي ترجع الحكومات فيه الى صوابها وتبدأ فيه العمل على اسس دستورية بعيدة عن سياسات القمع والاضطهاد وانتهاك حقوق الانسان. وشعب البحرين يرى انه يشترك مع شعب الكويت في كثير من الخصوصيات في مقدمتها المطالبة بالحياة الدستورية والعمل النيابي، ولهذا يرى نفسه اكثر انسجاما مع ما يمارسه الشعب الكويتي واكثر رفضا لما هو مفروض على الشعب السعودي.

الخلاف السعودي ـ القطري
اعلانات قطر تحرج السعوديين

ما هي خلفية النزاع السعودي القطري الذي ظهر الى العلن في مطلع شهر اكتوبر الماضي، بطريقة لم تعرفها المنطقة منذ انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ١٩٨١م؟ تسلسل الاحداث يتلخص في انه في ٣٠/٩/٩٢م قامت قوة سعودية بالاعتداء على مركز الخفوس في جنوب ـ شرق شبه جزيرة قطر، قتل على اثرها ضابط قطري يدعى ظافر الحبابي، وجندي مصري يعمل في صفوف القوات القطرية وأسر ثالث. وحسب الرواية القطرية فان القوات السعودية انسحبت في اليوم التالي من المنطقة، الا انها عادت في يوم ٣/١٠/١٩٨٢م لاحتلال الموقع بعد ارسال قوة سعودية بلغ قوامها مائتي مجند.

الرواية السعودية نفت اشتراك قوات نظامية في الاشتباك مع اعترافها بوقوعه، واعلنت المملكة ان الامر مجرد تراشق بالنيران بين البدو في الصحراء، غير ان البيانات السعودية اللاحقة اشارت الى عدم رضى السعودية عما اسمته باحتلال قطر ١٥ كيلومترا مربعا من اراضي السعودية خلال حرب الخليج. الحكومة القطرية واصلت ردودها السياسية للحادث باصدار البيانات المتلاحقة، واقامة تشييع شعبي ورسمي للضابط القطري، واعلنت انسحابها من اتفاقية ١٩٦٥م لترسيم الحدود القطرية ـ السعودية، وسحب قواتها (مائتي عنصر) من قوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون والمرابطة في الاراضي الكويتية منذ تحريرها في العام الماضي. كما هددت قطر بالانسحاب من قمة مجلس التعاون المزمع عقدها في ابو ظبي في شهر ديسمبر القادم، مما حدا بمصادر اماراتية الى القول ان القمة قد تؤجل اذا تأخرت قطر عن الحضور.

توسع سعودي مستمر

لماذا هذا التصعيد؟ صحيح ان موقف قطر من تأزيم العلاقات الايرانية ـ الخليجية حول جزيرة ابو موسى، لا يتماشى مع الموقف السعودي، وصحيح ان قطر غير مرتاحة من موقف السعودية من خلاف الدوحة والمنامة حول جزر حوار وفشت الديبل وقطعة جرادة. غير انه لا يمكن تجاوز الحقائق على ارض الواقع، وهي ان آل سعود لا زالوا يحاولون ابتلاع اراضي الدول المجاورة ما امكنهم ذلك.

لقد ابتلعت المملكة منذ انشائها، ما مكنت لها الظروف السياسية والعسكرية اخذه بالقوة تارة وبالاتفاقيات تارة اخرى. فلقد حاولوا جهدهم مثلا اخذ واحة «البريمي» المتاخمة للاراضي الاماراتية والعمانية، بما في ذلك محاولات عديدة لاغراء زعماء القبائل في قرى الواحة التسع. وفي ١٩٥٢ انقض ابن سعود على الواحة بعد الغائه اتفاقية الدمام مع الحكومة البريطانية، وارسل سرية بقيادة تركي بن عطيشان لتولي حكم البريمي عينت قرية «الحمصة» عاصمة للواحة. وقد اجبر البريطانيون قوات ابن سعود على الانسحاب فيما بعد، ورفع الامر الى محكمة العدل الدولية. وبعد ذلك تنازلت ابو ظبي عن شريط حدودي بعرض ٢٥ ميلا يمتد من خور العديد على الحدود القطرية حتى حدود السعودية ـ عمان ـ ابو ظبي.

وكان آل سعود قد ازالوا امارة شمّر وبيت ابن راشد في نوفمبر ١٩٢١ والحقوها بالمملكة. وفي السنة التالية ازاحوا حائل والجوف والحجاز، وتم ضم نجران وعسير من آل ادريس، احلاف الامام يحيى الذي ضعف بهزيمة العثمانيين. ولم تقبل المملكة بتحديد الحدود في اتفاقية «دارين» مع بريطانيا عام ١٩٢٧م. وفي اتفاقية «العقير» تنازل احمد الجابر عن منطقة «الرقعة» ومناطق كويتية اخرى بلغت مساحتها ٢٥ كيلومترا مربعا، واخيرا احتلت السعودية جزيرتي قاروه وام المرادم من الكويت ابان ازمة الخليج الاخيرة. والحال نفسه مع البحرين حيث قضت اتفاقية فبراير عام ١٩٥٨م الموقعة في الرياض باستيلاء السعودية على جزيرة البينة الكبرى وفشت ابو سعفة الغني بالنفط، وفي ١٩٨٢م استولت السعودية على ما تبقى من منطقة ابو سعفة البالغة مساحتها ضعف مساحة جزر البحرين!!

تعود الى الخلاف القطري ـ السعودي، الذي يعود الى عامي ١٩٣٣ او ١٩٣٧، يوم منحت السعودية امتيازا لشركة «استاندارد اويل اوف كاليفورنيا» للتنقيب عن النفط، وتقدم آل سعود ايضا باقتراح لترسيم الحدود سمي بخط فؤاد نسبة الى فؤاد حمزة نائب وزير خارجية المملكة آنذاك. وكان الخط مع قطر يمتد من «دوحة سلوى» حتى «جبل دركان» ومن خلاله استولى ابن سعود على منطقة جبل النقش في جنوب قطر. اما مع ابو ظبي فقد امتد الخط كما قلنا من خور العديد (على حدود قطر) مارا بـ «المجان» و«سنجة المطي» و«كف الجوى». وتقدم ابن سعود بتعريف آخر للحدود في ١٩٤٩، رفضته الحكومة البريطانية. وفي ١٩٦٥ اتفق الطرفان على تسوية النزاع عن طريق استخدام شركة مسح عالمية وعن طريق لجنة من البلدين.

التطور الجديد يعود الى عدة اشهر يوم وافقت ابو ظبي على توسيع المنطقة التي شملها «خط فؤاد» لتشمل الطريق البري الذي يربط الامارات بقطر جنوب «جبل العديد» (مقابل ذلك على ما يبدو ان تتبنى السعودية حملة لابو ظبي في محاولتها استعادة جزر ابو موسى وطنب الكبرى والصغرى التي تنازلت عنها دول الخليج مقابل تنازل ايران عن مطالبتها بالبحرين). وهكذا سيطر السعوديون على الطريق الرئيسي الذي يربط شبه جزيرة قطر بشبه الجزيرة العربية، والذي يعتبر شريان الحياة للقطريين الذين تفتقر سواحلهم للمياه العميقة لرسو سفن الشحن العملاقة لنقل البضائع التجارية. وفرضت القوات السعودية المرابطة في الحدود رسوما ومعاملات جمركية على كل البضائع المتجهة الى قطر، واقامت جبالا رملية لمنع القطريين من فتح طريق آخر يربط بلادهم بالطريق المار بامارة ابو ظبي.

ان الانعكاسات السياسية لما يحدث الآن في الخليج قد بدأت تخرج من الاستراتيجية السعودية وتخطيط واضعيها، فبدلا من ان تسكت قطر وتعترف بالامر الواقع، وجدت ان اعادة التوازن الاقليمي سوف يمكنها من منع السعودية من الاستمرار في النهج التوسعي. اضف الى ذلك ان اعلان الامر ومهاجمة المملكة علنا ـ وهو عرف جديد في السياسة الخليجية ـ سيوفر حصنا سياسيا ودوليا تحتمي به قطر من اي عدوان سعودي صامت كما كان الحال من قبل. الفترة القادمة حتى موعد اجتماع قمة مجلس التعاون في ابو ظبي بعد اقل من شهر من الآن ستكون حاسمة لمعرفة مدى النجاح من عدمة بالنسبة لسياسة قطر في المواجهة المفتوحة، فالسعودية ستكون الخاسرة على كلا الحالتين، ولكن الى اي حدّ؟

نجاتي: بريء بعد ٨٠ شهراً

لاول مرة وبعد اكثر من ٦ سنوات ونصف السنة يخطو حسين نجاتي (٥٤ سنة) خارج سجن جوسيء الصيت وذلك بعد ان حظي بلفتة من قصر الرفاع العامر؟! ولكنه كان يعاني الامرّين معتقلا في ذلك السجن الصحراوي دون ان يعرف جريمته. كل ما يعرفه هو انه كان مديرا عاما للبنك العربي الآسيوي حينما القي القبض عليه في ٢٣ ابريل ٨٥م بأمر من وزير الداخلية الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة. وعلى الرغم من تقديمه التماسا للمحكمة يثبت براءته الا انه بقي رهن الاحتجاز مع العلم ان عائلته قد حصلت على امر ارجاء ووقف الاعتقال مرتين من قبل المحكمة اثناء الشهور الاولى لاعتقاله، وكما يبدو لم يكن اعتقال ارجل امرا قانونيا بقدر ما كان امرا سياسيا.

وقد جاء نبأ الافراج عن نجاتي من خلال ما تسرب من معلومات للصحافة ونشرته في ٢٢ سبتمبر الماضي، ان المحكمة المدنية الكبرى قد برأته من آخر التهم الموجهة اليه. على أية حال فالمحكمة لم تصرح لا من قريب ولا من بعيد عن تلك التهم او صنفها ولكنه يعتقد انها على صلة بتلك التي وجهت اليه اثناء مثوله امام المحكمة لمدة ١٠ دقائق فقط بتاريخ ١٤ اكتوبر ٨٥، تلك المحكمة التي قضت ببراءته وذلك بعد ان برأته ايضا محكمتان اخريان من اي اتهام له باساءة استخدام اموال البنك.

وحينما اخفقت وزارة الداخلية في تبرير اعتقاله واحتجازه، قامت بتوجيه تهمة جديدة اخرى ضده وهي قيامه باختلاس مليوني دولار امريكي من خزانة البنك، تلك التهمة التي طالما انكرها نجاتي باستمرار طوال فترة محاكمته. وفي مذكرة صدرت عن المدعي العام، زعم فيها ان المتهم قد موّه ودلّس على البنك واختلس ذلك المبلغ، ولكن بدون ان يعطي اي دليل يؤيد مزاعمه. علما بان هذه التهمة الاخيرة لم تكن قد ذكرت البتة خلال الجلسات الاولى، ولكن يبدو ان اعداد هذه التهمة وتلفيقها قد استغرق ٦ أشهر. والانكى انها قد استنفذت ما يقارب من ٧ سنوات حتى ظفر ذلك المواطن بتبرئته من قبل هيئة المحكمة الموقرة؟!

والسؤال هنا هو: ما هي قضية حسين نجاتي وما الذي جناه حتى اشتبك مع وزير الداخلية وبالتالي وقوعه في تلك الورطة العويصة؟

القصة تعود الى ما قبل ذلك ببضع سنين حينما اقترض وزير الداخلية مبلغا من المال من البنك العربي الآسيوي وكان نجاتي وقتها مديرا عاما للبنك. كان مقررا ان يمول ذلك القرض انشاء مبنى يضم مقر البنك في المنامة وقد سمي (برج الدبلومات) وهو ما حدث بالفعل. هذا وقد تأسس البنك بمعونة من نجاتي في عام ٧٥م. ولكنه حينما حان وقت السداد طلب وزير الداخلية جدولة ديونه، فقدمت ادارة البنك عدة اقتراحات من ضمنها اقتسام البنك ملكية (برج الدبلومات)، ولكن الوزير لم يكتف برفض هذا الاقتراح فحسب بل اقترح دفع جزء فقط من ديونه وبدون اية فوائد بنكية!

في الثالث من ابريل عام ٨٥ عقد مجلس ادارة البنك اجتماعا مطولا استمر حتى الساعة الثانية من صباح اليوم التالي ولكن دون الوصول الى حل مرض، وكان نجاتي آنذاك مرتبطا بموعد رحلة عمل في الخارج ولكنه لم يتمكن من السفر حيث احتجز جواز سفره بعيد انتهاء الاجتماع مباشرة.

وقد طلبت العائلة الحاكمة من (مجموعة الشرق الاوسط المالية) في لوكسمبورغ والمملوكة لعائلة بن محفوظ التدخل لانقاذ البنك العربي الآسيوي، وبعد دراسة الموضوع تجاهلت مجموعة الشرق الاوسط المالية القضية، ولكن بعد ضغوط من قبل الحكومة وافقت المجموعة المذكورة على شراء المؤسسة بـ ٧٠ مليون دولار امريكي. وبعد تحرير اتفاقية الشراء، استقال نجاتي من منصبه وعين محله مدير «الشركة البحرينية» وهي احدى فروع البنك الاهلي التجاري والمملوك ايضا لعائلة بن محفوظ.

في ٢٣ ابريل ٨٥ اعتقل نجاتي، وتمكنت حينها مؤسسة نقد البحرين من وضع يدها على ملفات خاصة بنجاتي من محاميه في سويسرا ومنها ما يتعلق بملكيته لشركات سويسرية. وقامت مؤسسة النقد ايضا بابتعاث بعض المحامين الى بعض الشركات البريطانية ومن بينها شركة «هاي تك» ذات الصلة بحسين نجاتي للحصول على بعض الاوراق التي قد تصلح لادانته.

وقد انقضت سبع سنوات كاملة قبل ان يتمكن نجاتي من الحصول على حريته بعد تبرئته من آخر التهم الموجهة اليه، كل ذلك بسبب رفضه الانصياع لاوامر وزير الداخلية باسقاط الديون المترتبة عليه للبنك.

تقدم فان النصر آت

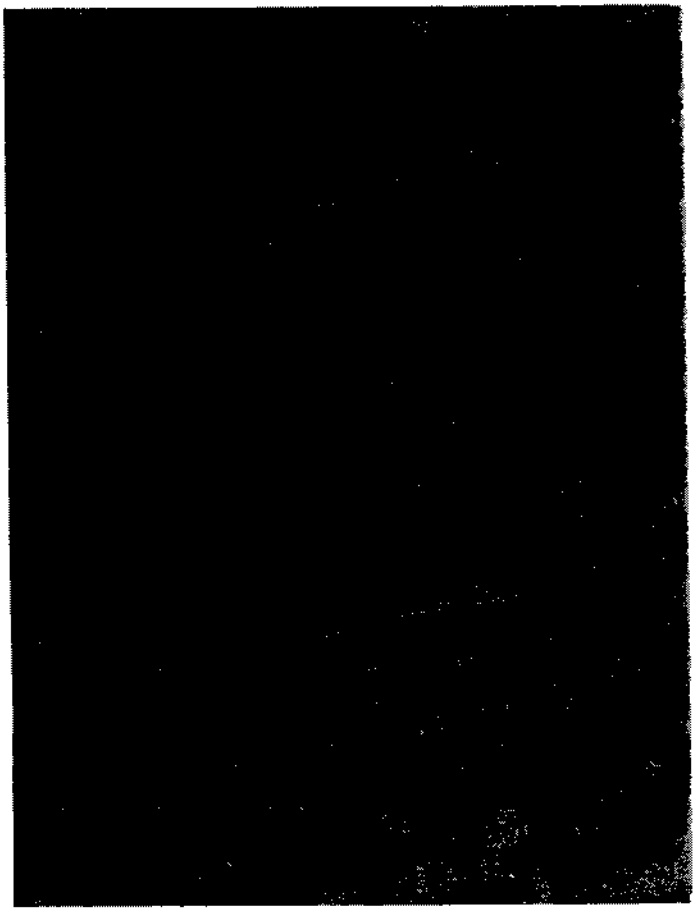

ايها القابع في زاوية مظلمة من جنبات هذه الارض الحزينة، متسربلا بملاءة صوف تآكل من الجسد العليل انى شاءت، قم من قعودك وتحرك نحو الافق البعيد حتى تأتي مطلع الشمس، هناك.. هناك يصنع المجد ويتحرك الامل وتشرئب الاعناق الى الفجر الذي يسبق اشراقة شمس الحرية والطموح. الى متى ستظل جلسة القرفصاء ملازمة لظلك، او ما سئمت الاقامة في زاوية ضيقة، وغيرك يتحرك بنفره ونفيره الى حيث تتحرك الدنيا، ولا يسأم من يوم البأس وساعة الشدة؟ اوتظن ان الدهر يسمح لك بالبقاء طويلا، وذلك الجسد الطيني الذي اتعبته السنون يشتكي الم الاضمحلال والتلاشي، وتلك الروح المتوثبة تتمنع على السجن وتتقوى على الاغتيال، وذلك القلب النابض بالحياة والحرية يأبى الرقص الا على ايقاعات نشيد ينطلق من افواه صغارنا يترنمون في الحمى بأهازيج تعجز البلابل محاكاتها. أتعلم انك بقعودك هذا تقتل غناء البلابل ورقصات البراعم في دوحة ارتوت بدماء شهدائنا طويلا وصنعت انغامها من أنّات اخوتنا في الليالي السوداء التي ما بارحت جزيرتنا الصغيرة منذ قرنين من الزمان؟

وتسألني عن كتاب النضال وسفر الجهاد، وتلح في طلبك وكأنك تجهل ما تتعرض له خمائلنا من الوحوش الكاسرة التي يزعجها ان ترى البراعم تتراقص وفي اعلاها ازهارنا الناضرة تملأ الحياة جمالا وتدخل في النفوس النائمة احلاما تحرك عواطفها وتدفعها للنشاط والعطاء. صحيح ان الابتسامات هجرت الشفاه طويلا، ولكن بسمة الروح اقوى مضاءا واثبت وجودا، وصحيح ان الخمائل تعتبت من الاعاصير الهوجاء التي عصفت بجزيرتنا الصغيرة، ولكن غناء اطفالنا بعث فيها الحياة من جديد وحرّك مشاعرها باتجاه الصعود والامل. سفر الجهاد الذي تطلبه ناصع بمعالمه الواضحة، انه ممنوع التداول، ولكن قلوب الامهات تحفظه وذاكرة الوطن لا تنكره. ولطالما رجعت الى ذلك السفر لاقرأ فيه آيات البطولة والاقدام، فوجدتني اسابق الريح انطلاقا على طريق النصر، وانا الذي اتعبتني الايام حتى جعلتني انكر ان في هذه الحياة راحة الا للبليد الذي لا يعرف الحركة، او لعلني المتهافت على الكسب من متاع الدنيا ما يجعلني اتصلب بوجه دعوات الجهاد والنضال. لعلني احد اولئك الذين ضمرت طموحاتهم وارتدت بصائرهم عن رؤية خفايا مستقبل هذه الامة، فنكصوا في الناكصين، ولكنني، برغم ذلك، اشعر بوصال غريب مع يوم النصر الموعود.

لا تقل لي انها اضغاث احلام، ولا تلمني ان انا الححت في الطلب من كل من حولي بالنهوض من سرادق الاوهام، والتوجه الى حيث مطلع الشمس، فلقد ورثت من اسلافي حب النصر وتعلمت منهم كيف اعيش حرا في الاغلال، وكيف اتجاوز محن الايام بقلب الثابت الذي لا يتزلزل بوجه القمع والاذلال والقهر. لا اريدك يا عزيزي ان تكون واحدا ممن يلبس لباس الذلة ويقبل بالقبوع في محراب العبادة بعيدا عن محاسبة قيصر ومكاسرة كسرى ومواجهة قارون محاسبا ومؤنبا ومعارضا. ولانني احبك، فلقد وددت ان تخرج من قيودك وتتحرك بطلا صانعا المواقف ورجلا مؤثرا فيما حولك من امور ومن حولك من بشر. ولقد ساءني ان رأيتك يوما تمشي منكسا راسك وراضيا بما يفرضونه عليك من حياة وممارسة وما يأبونه من شموخ وشمم. كفاك ان تنحني او ان تخضع وفي قلبك ذرات ايمان تعدل في وزنها جبال ابي قبيس.

يا عزيزي، لو كنت ممن عرفتهم بالخنوع والخضوع لما اسفت على ما اراه من اصرار على اعادة السيف الى الغمد، ولو عرفتك ممن يلحسون القصاع ويقبلون الاحذية ويركعون للغير، لما دخل نفسي شيء من الاذى، ولكنني عرفتك غير ذلك، وتعلمت فيك صناعة الموقف وشحذت همتي من علو نفسك وشموخ انفك، ولذلك اعترضت! اعترضت على ما اخاله تنكرا للمسؤولية وتخليا عن اداء الواجب، ولطالما حدثت نفسي بالسكوت، فلم اقدر، وحاولت الصدود فلم اجد لذلك سبيلا، فالسكوت والصدود حالتان تراودان الكثيرين من ابناء امتنا حين يصعب العمل، وتتداخل الظروف لغير صالح الموقف الرسالي، ولكنهما يعبران عن ضعف وتراجع، ولا يمكن للاحرار ان يقبلوا بذلك. وليس هناك من مجال سوى لتحريك القضية باتجاه العطاء والاقدام والتخلي عن سياسة الصمت والرضوخ لما يسمى بالامر الواقع. فالقبول بهذا الامر الواقع باب للانتحار السياسي والفكري لذوي الرسالات والمواقف.

قم من قمقمك ايها العملاق، واشمخ برأسك، ووجه بصرك الى الافق البعيد حيث تلوح الشمس باشعتها الزاهية معلنة انبلاج يوم مفعم بالحياة والعطاء. واياك اياك أن يتسلل الخنوع والخمول واليأس الى نفسك، واياك اياك ان ترضى بغير الوصول الى القمم، واياك اياك ان تساوم او تجامل او تهاون على حساب دينك وقضيتك وفكرتك ووطنك فانك ان فعلت ذلك، فلن تذرف دمعة عين من اجلك وستموت وكأنك لم تعش.

مركز الخفوس - البقية

تلتزم ببنود تلك الاتفاقية وماطلت طويلا في تعيين شركة لرسم الحدود وفقا لاحكام المادة الثالثة من تلك الاتفاقية التي تنص على اختيار شركة متخصصة لاقامة المراسيم والخطوط الحدودية بين البلدين، والمادة الخامسة التي تنص على تشكيل لجنة خبراء فنيين للاشراف على وضع الامور موضع التنفيذ لتواصل اللجنة اعمالها التي بقال انها بدأتها. ومع ان السعودية بادرت للانسحاب من ذلك المركز في اليوم الثاني، الا انها عادت ثانية لاحتلاله، وما تزال مسيطرة عليه. وترى قطر ان هذا التصرف السعودي انما يهدف لفرض واقع جديد يؤخذ في الاعتبار عند البدء بترسيم الحدود. ولهذا بادرت قطر لالغاء الاتفاقية والدعوة الى مفاوضات جديدة بين البلدين لترسيم الحدود. بينما اكدت السعودية حرصها على الاستمرار في الاتفاقية المذكورة ورغبتها في البدء بتنفيذ المادتين الثالثة والخامسة كمقدمة لاتفاق حدودي نهائي.

الوضع المتوتر بين قطر والسعودية ما يزال مستمرا، ولا يتوقع ان يتوصل الطرفان الى اتفاق مقبول لدى الجانبين قريبا برغم الوساطات التي قام بها ولي العهد الكويتي، سعد العبد الله، والمحاولات الايرانية لمنع تصاعد الموقف. وقد اثار الحدث استغراب المراقبين، حيث تحركت الاقلام والمواقف السياسية للهجوم على ايران بسبب اعرابها عن الرغبة في تنظيم عمليات الدخول والخروج من جزيرة ابو موسى التي تقتسم السيادة عليها مع امارة الشارقة، بينما كان التعامل مع الاعتداء السعودي على الحدود القطرية يختلف شكلا ومضمونا برغم الدماء التي اريقت فيه. وبسبب سيطرة السعودية على الاعلام العربي، فقد اتسمت مواقف هذا الاعلام بالانحياز للسعودية واستنكار الاجراءات القطرية التي كان اهمها تعليق العمل باتفاقية الحدود لعام ١٩٦٥. ولهذا جاء رد فعل القطري شديدا ومعبرا عن انزعاج غير قليل من التصرفات السعودية. وهددت قطر بالانسحاب من مجلس التعاون الخليجي، ولم تحضر اجتماع كبار مسؤولي وزارات خارجية دول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في مقر الامانة العامة للمجلس في الرياض. كما انسحبت قطر من قوات درع الجزيرة التي تسيطر عليها السعودية، ويتوقع ان يكون للمواقف القطرية اثرها السلبي على مستقبل مجلس التعاون. هذا في الوقت الذي تشير فيه اصابع الاتهام الى الحكومة السعودية بالرغبة في السيطرة على اراضي الدول المحيطة بها. فلها اطماع في الكويت وفي الامارات والبحرين. كما ان موقعها من الحدود مع اليمن ساهم في تعطيل مشاريع التنقيب عن النفط في تلك البلاد.

وكما ذكرنا في اعداد سابقة، فان تهديد الامن الخليجي لا يأتي من المواطنين ولا من الخارج بقدر ما هو نتيجة متوقعة لاستمرار الخلافات الحدودية من جهة والخلافات السياسية من جهة اخرى. وليس من المستبعد ان تؤدي الممارسة الديمقراطية في الكويت الى اثارة مشاعر السعوديين ضدها وتدخلهم لالغائها عن طريق الاستفزاز العسكري على الحدود. واذا كان صدام حسين قد جعل العراق يدفع ثمن مغامراته ورغبته في انتهاك حدود الكويت ومن ثم احتلالها، فلن هناك شعورا بان السعودية لا تقل طمعا في جاراتها من النظام العراقي الذي كان من ضمن حججه لغزو الاراضي الايرانية وجود خلافات حدودية مع الجمهورية الاسلامية. وهكذا يتضح عمق المأساة التي يعيشها الخليج في ظل الحكم القبلي الذي ينطلق في سياساته وتحالفاته على منطق القوة والعدوان واعمال القرصنة والابتزاز. ويعتبر العدوان السعودي مسمارا راسخا في نعش مجلس التعاون الذي بدا يتصدع شيئا فشيئا منذ انتهاء الحرب العراقية - الايرانية وكأنه وجد لدعم جهود صدام حسين في حربه مع ايران. ان الحل لن يتحقق لهذه القضية وامثالها الا بتغير المفاهيم في اذهان الحكومات الخليجية، وهذا التغير دونه الصعود الى الجوزاء!